المحور الثاني:

المحاضر الخامسة والسادسة:

مرحلة الفتوحات الإسلامية وما تلاها

كانت أول الفتوحات الإسلامية في شمال افريقيا في زمن الخلافة الراشدة وبالضبط في زمن خلافة عمر بن الخطاب، حيف فُتحت مصر على يد عمرو بن العاص واستمر ذلك زمن خلافة عثمان بن عفان حيث وصلت الفتوحات الى غاية طرابلس الليبية سنة 27 هـ، وقد توقفت الفتوحات لفترة من الزمن نتيجة للفتن الداخلية التي شهدتها الدولة الإسلامية، إلا أن الأمر لم يدم طويلا حيث سرعان ما تم استئنافها في زمن الدولة الأموية تحت خلافة معاوية بن أبي سفيان وكان ذلك سنة 45 للهجرة، وقد توالى القادة المسلمون الفاتحين للمنطقة بداية "معاوية بن جديع" سنة 45 هـ ثم عقبة بن نافع وأبو مهاجر الدينار بداية من سنة 50 هـ، هذا الأخير الذي فتح القيروان أحد أهم مدن الشمال الافريقي يومها ثم تقدم نحوى مدينة بسكرة في الشرق الجزائري أين لاقى مقاومة كبيرة من السكان المحليين، وقد أستشهد عقبة على يد القائد المحلي كسيلة الذي تحالف مع البيزنطيين لصد الفتوحات الإسلامية، وقد كانت هذه المرحلة متسمة بالتذبذب في حسم مصير الفتوحات الاسلامية لشمال افريقيا، حيث كانت الرؤية الغالبة لدى الخلافة الأموية هو الضغط على البيزنطيين في الغرب في سبيل إعطاء المزيد من الفرص للتقدم للشرق بإتجاه العاصمة القسطنطينية.

إلا أن مرحلة حسم الفتح الإسلامي في شمال افريقيا كانت قد بدأت بعد تولية "عبد الملك بن مروان" زمام القيادة في الخلافة الأموية، ففي سنة 73 هـ عاود جيش إسلامي ضخم قوامه 40 ألف جندي التقدم نحوى شمال افريقيا بقيادة حسان بن النعمان، ورغم المقاومة التي واجهت الفاتحين في البداية وبخاصة في منطقة الأوراس بقيادة الكاهنة، إلا أن السكان الأمازيغ سرعان ما توافقوا مع الفتوحات الإسلامية، وبعد أن آل حكم شمال افريقيا لموسى بن نصير، نجح هذا الأخير في وأد ثورات بعض القبائل المحلية واستمالة البقية، وهو الأمر الذي فتح له الباب للتقدم نحوى طنجة في سواحل المحيط وهي التي كانت تعد آخر المعاقل الرومانية في شمال افريقيا، وبالتالي نجحت الفتوحات الإسلامية في التمدد لكامل الشمال الافريقي منهية قرونا من الاحتلال الروماني والوندالي والبيزنطي لمنطقة الشمال الافريقي، إلا أن الفتوحات الإسلامية نجحت في اثبات أن وجودها لم يكن بغرض الاحتلال كسابقيها، والدليل على ذلك هو ذلك الاندماج الذي حدث بين الفاتحين والأمازيغ والذي زادت أواصره بعد إعتناق الأمازيغ للإسلام، ما شكل وحدة بين الطرفين تجلت معالمها في الفتح الإسلامي للأندلس بقيادة موسى بن نصير وطارق بن زياد.

ورغم حالة الا استقرار التي تميزت بها المنطقة في السنوات الأخيرة للخلافة الأموية بسبب إنتشار العديد من المذاهب وفي مقدمتها المذهب الاباضي والمذهب الصفري في القرن الهجري الثاني، والتي كانتا تدعوان للخروج عن سلطة الخلافة الأموية، إلا مجيء الخلافة العباسية نجح في إعادة منطقة شمال افريقيا الى سلطة الخلافة من جديد، رغم عدم نجاح الأخيرة في مد سلطانها الى الأندلس التي آل إليها ما تبقى من الأسرة الأموية.

ورغم قوة الخلافة العباسية إلا أنه ومع مرور الزمن عادت فكرة الانقسامات من جديد، والتي كانت تأخذ أبعادا مذهبية في معظم الأحيان، ومن هذه الدول ما يلي:

الدولة الرستمية الإباضية وعاصمتها تاهرت وكان ذلك في سنة 776م، وكانت أول دولة تتبنى المذهب الإباضي كمذهب رسمي للدولة.

الدولة الفاطمية الشيعية في تونس وامتدت لشرق الجزائر، ثم انطلقت الى مصر أين كونت الدولة الفاطمية هناك، وكان ذلك حوالي سنة 297هـ.

الدولة الزيرية الصنهاجية، وقد خلفت موقع الدولة الفاطمية بعد امتداد الأخيرة لمصر في زمن المعز لدين الله الفاطمي، وخلال مرحلة حكم هذه الدولة نشأت العديد من المدن الجزائرية الموجودة اليوم على غرار مدينة الجزائر وملیانة ومدن أخرى، وتجدر الإشارة الى الانقسامات التي حدثت داخل الدولة الزيرية قد سمحت بظهور الدولة الحمادية وعاصمتها المسيلة ثم بجاية (وكانت تسمى بالناصرية نسبة للملك الحمادي الناصر ابن علناس)، وقد كان ذلك بعد انهزامه أمام تحالف الصنهاجيين مع القبائل الهلالية القادمة من الشرق والمدعومة من الفاطميين في مصر.

دولة المرابطين سنة 1079م، وهي الدولة التي حملت لواء القضاء على الإرث الشيعي الفاطمي في المنطقة، حيث تبنت المذهب السني المالكي كمذهب رسمي للدولة، وانطلقت بقيادة يوسف بن تاشفين من أراضي المغرب الأقصى (مراكش) ثم تمدد حكمهم نحو الجزائر والأندلس.

دولة الموحدين سنة 1146 م، والتي نجحت في توحيد معظم أقطار المغرب الإسلامي (شمال افريقيا) وحتى الأندلس تحت سلطتها، وذلك بعد قضائها على دولة المرابطين، وقد حملت لواء إعادة المذهب الشيعي الامامي للمنطقة، وتعتبر من أطول الدول الإسلامية في شمال افريقيا تعميرا، حيث دام حكمها لغاية سنة 1296 م، ثم تفتت بعد ذلك الى الدولة الزيانية سنة 1235 في الجزائر والمتحالفين مع الموحدين وعاصمتها

تلمسان، ثم الدولة الحفصية في تونس والمرينية بالغرب الأقصى، وقد جمع الزيانيين والمرينيين صراع شديد على الزعامة، كما أن الزيانيين كانوا قد سيطروا على مجمل المغرب الأوسط أو الجزائر اليوم بداية من غرب مدينة وجدة غربا والى مدينة قسنطينة شرقا.

والحقيقة أن هذا الصراع قد عكس ما كان يجري في الشرق الإسلامية بين الأمويين والعباسيين ثم العلويين عن الحكم والاستفراد بالخلافة، وهو أمر استنسخه الغرب الإسلامي عن شرقه، حيث تجلت الكثير من أنماط الصراع على السلطة، وبخاصة صراع المذاهب فضلا عن الصراع القبلي الذي يعد استمرار لما كان موجودا قبل الفتوحات الإسلامية بين الممالك والامارات الأمازيغية أو كما يطلق عليها في بعض الأدبيات التاريخية بالممالك البربرية.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد الى منطقة شمال افريقيا كانت قد دخلت في حالة من التدهور والضعف والانحطاط خلال المرحلة التي توافقت مع سقوط الأندلس، مما جعلها فريسة سهلة للكثير من الأطماع الأوروبية وفي مقدمتها الأطماع الاسبانية والبرتغالية، ومما ساعد على ذلك علة التشرذم وغياب دول وممالك قوية تفرض قوتها في المنطقة، فقد تحولت كل مدينة وبخاصة الساحلية منها الى ما يشبه الامارة، وهي كلها أمور وأسباب مهدت الطريق لزيادة النفوذ وسيطرة الإسبان على سواحل الجزائر من جهة كما مهدت الطريق أمام طلب النجدة العثمانية من جهة أخرى، خاصة وأن الخلافة العثمانية كانت في حالة من اكتساب القوة التي تخولها طرد الاسبان، بل وتبوأ موقع الدفاع عن المورسيين أو الفارين من محاكم التفتيش الاسبانية في الأندلس.

المحاضرة السابعة والثامنة:

التواجد العثماني في الجزائر

لم يأتي التواجد العثماني للجزائر في شكل موجة واحدة، إنما جاء بطريقة متدرجة بداية بالأخوين عرج وخير الدين اللذان ساهما بأسطولهما البحري في صد الاسبان عن السواحل الجزائرية إنطلاقا من مدينة جيجل التي كانت تحت سلطة العثمانيين، حيث طردوا الاسبان من مدينة بجاية ثم مدينة الجزائر ثم معظم سواحل الغرب الجزائري والى غاية مدينة وهران، فقد كان القرن السادس عشر قرنا مفتوحا للصراع بين العثمانيين والاسبان على السواحل الجزائرية.

وقد شهد التواجد العثماني في الجزائر خاصة والمغرب العربي عامة حالة من التميز مقارنة بباقي مناطق سيطرة الخلافة العثمانية، والسبب معلوم كما سبق الذكر وهو أن العثمانيين جاءوا تلبية لطلب النجدة الذي أرسله سكان الجزائر للسلطان العثماني للتصدي للإسبان، وهو أمر إنعكس على طبيعة العلاقات العثمانية الجزائرية، حيث كانت الجزائرية تتمتع بنوع من الاستقلالية عن سلطان الباب العالي في إسطنبول، وهذا مقارنة بأقطار عربية أخرى لم تكن تتمتع بهذه الاستقلالية، ما جعل الجزائر بمثابة الحالة الشاذة في هذا المقام، وفي هذا الصدد فإن المتتبع لمراحل التواجد العثماني في الجزائر سيجدها حتما تتمحور حول أربع مراحل رئيسية:

ـ مرحلة البايات "1514 ـ 1587":

ودامت زهاء السبعين سنة بداية من تاريخ قدوم النجدة العثمانية ومعها أسطول الاخوين عروج وخير الدين سنة 1514، وتميزت هذه المرحلة ببروز سلطة قادة البحرية العثمانية أو ما يعرف بـ "رياس البحرية"،وقد إمتدت سلطة البايات خلالها فضلا عن الجزائر الى كل من تونس وليبيا، كما امتازت هذه المرحلة بذلك التجانس والتوافق الكبير بين معظم القبائل المحلية وقادة البحرية العثمانية رغم بعض الخيانات، وهو ما أفرز في النهاية ذلك النجاح في طرد الاسبان كثير من مدن الساحل الجزائري.

ـ مرحلة الباشوات "1588 ـ 1659":

ودامت هي الأخرى حوالي سبعين سنة، وقد لعب تزايد حجم نفوذ وسلطة البايات دورا حاسما في تغيير نمط الحكم في الجزائر، حيث أدى هذا التزايد الى تخوف الدولة العثمانية من أن يتخذ البايات قرار الاستقلال التام عن الخلافة العثمانية، ومنه إتخذ الباب العالي قرار تقسيم الشمال الافريقي الى ثلاث مقاطعات وهي ليبيا والجزائر وتونس في حين بقي المغرب الأقصى الدولة الوحيدة الخارجة عن سلطة الخلافة العثمانية، على أن يكون على رأس كل مقاطعة "باشا" تدوم فترة حكمه 3 سنوات قابلة للتجديد، وهو الأمر الذ يفسر ذلك الكم الهائل من الباشوات الين مروا على حكم الجزائر (حوالي أربعين باشا) في فترة وجيزة نسبيا وهي سبعين سنة.

كما أن ما يميز هذه المرحلة هو أن الباشا يعتبر موظفا معينا من طرف السلطة المركزية في إسطنبول، وليس للإنكشارية في الجزائر دور كبير في تعيينه، وهو ما أدخل هؤلاء الباشوات في حالة من العداء المتبادل مع الرياس، ووصل الأمر في بعض الحالات الى قيام ثورات لنزع الباشوات على ثورة الكراغلة سنة 1596، وهو الأمر الذي يفسر زيادة حجم نفوذ الإنكشارية خلال هذه المرحلة، ومعه تناقص شيئا فشيئا ذلك التوافق والتجانس بين الدولة العثمانية والجزائر كما كان عليه الحال خلال مرحلة حكم البايات.

مرحلة الآغوات "1659 ـ 1671":

وتعتبر هذه المرحلة من أقصر مراحل الحكم حيث لم تدم إلا حوالي 12 سنة، وتعد بمثابة المرحلة الانتقالية بين حكم الباشوات وحكم الدايات، فهذه المرحلة كانت بمثابة المراجعة الكاملة لحكم الباشوات وما ترتب عليها خاصة في العلاقة بين الباشا والانكشارية وكذا السياسة المالية الفاسدة للباشوات، كما أن ما يميز هذه المرحلة هو سيطرة الانكشارية الشبه مطلقة على السلطة، حيث يعتبر الأغا أحد أفرادها وقادتها، والذي عادة ما يعين حسب الأقدمية وتدوم فترة حكمه حوالي الشهرين، وهذا ما يفسر قصر هذه المرحلة زمنيا، كما يفسر حجم الصراعات بين الآغوات أنفسهم، ولك لرغبة كل آغا في تمديد فترة حكمه.

وعلى مستوى الخارجي تميزت مرحلة الآغوات بزيادة حجم وحدة الحملات الفرنسية الإنجليزية على السواحل الجزائرية، وهذا بعد تراجع التأثير البحري للقوات الاسبانية والبرتغالية، وبإجتماع الأسباب الداخلية المنبثقة عن حالة اللاإستقرار في نظام حكم الآغوات فضلا عن الأسباب الخارجية، إستغل رياس البحر أو قادة البحرية هذا الأمر، وتدخلوا لإنهاء حكم الإنكشارية والتأسيس لعهد ومرحلة جديدة من الحكم وهي مرحلة حكم الدايات.

مرحلة البايات "1671 ـ 1830":

وتعد من أطول مراحل الحكم العثماني في الجزائر حيث دامت لزهاء القرن ونصف قرن من الزمن، ويمكن تقسيمها في حد ذاتها لمرحلتين رئيسيتين:

الأولى وهي تلك الممتدة من 1671 والى غاية 1710 وخلالها إستمر الإشراف المباشر لسلطة الباب العالي على الجزائر، حيث كان باي الجزائر معينا من طرف السلطات العثمانية.

أما الثانية فهي تلك الممتدة من 1710 والى غاية 1830، حيث إستهلها الباي علي شاوش الذي قام بطرد الباي المعين من الباب العالي منصبا نفسه حاكما على الجزائر، وهو ما عبر عن تراجع سلطة العثمانيين في الجزائر، وإن كان هذا الأمر قد عنى في مضمونه حالة التراجع التي أصبحت تعيشها الخلافة العثمانية ككل وليس في الجزائر فقط، ودخلت الجزائر خلال هذه المرحلة في حالة الاستقلال الكلي عن الخلافة العثمانية، حيث أصبح الرابط بين الدولتين لا يتعدى بعض الأمور الروحية كالدعاء للسلطان العثماني من على المنابر، وتقديم الهدايا في المناسبات، فضلا عن المساعدة بين الطرفين في حال وقوع إعتداء خارجية وهو ما فسر إشتراك الأسطول الجزائري والعثماني في العديد من المعارك البحرية المشتركة ضد دول أوروبية تهدد أحد الطرفين، كما تجلى هذا الاستقلال في الكثير من المظاهر على غرار اشراف الداي على تأسيس عملة جزائرية خاصة كتعبير على الاستقلالية المالية والاقتصادية، حرية توقيع الاتفاقيات الخارجية، الاشراف المباشر لداي الجزائر على تعيين الممثلين الخارجيين للجزائر، فضلا عن حجم سلطة الداي السياسية والعسكرية.

ورغم حالة الازدهار والاستقرار التي مرت بها الجزائر خلال هذه المرحلة إلا أن نمو قوة الدول الأوروبية وحالة الانحطاط التي ميزت أواخر مرحلة البايات، الأمر الذي دفع بالأهالي بالقيام بالعديد من الثورات على حكم البايات على غرار ثورة النامشة في شرق الجزائر سنة 1818 وثورة درقاوة بالغرب الجزائري سنة 1805 وقبلها ثورة القبائل سنة 1804، كلها أمور عجلت بسقوط حكم البايات ومعه سقوط الجزائر تحت حكم الاستعمار الفرنسي سنة 1830، حيث كانت معركة نفارين سنة 1827 آخر صورة من صور التحالف العثماني الجزائري.